اجراءات للحد من ظاهرة عمالة الأطفال

الثورة/محمد القراري

■ استعرضت لجنة التسيير للبرنامج الوطني للحد من عمالة الأطفال الذي تنفذه وزارة الشئون الاجتماعية والعمل في اجتماعها أمس ما تم انجازه وما هو قيد التنفيذ والأعمال المستقبلية التي تعتزم القيام بها مستقبلاً.

وأوضح الأخ محمد مقبل الفيصلي وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل لقطاع القوى العاملة خلال الاجتماع ان اللجنة تقوم بتنفيذ عدة أنشطة للحد من هذه الظاهرة تركز على إعادة الأطفال الذين أجبرتهم الظروف إلى عدم مواصلة التعليم والتحول إلى العمل المبكر إلى مدارسهم وذلك عن طريق توعية أولياء أمورهم بالمخاطر المختلفة التي ستترك آثاراً سلبية على مستقبل ابنائهم.

واشار الفيصلي إلى ما تقوم به الوزارة بالتعاون مع بقية الجهات كالتواصل مع أرباب المهنة الذين يلجأون إلى تشغيل أياد عاملة من الأطفال للامتناع عن ذلك وعدم اسناد أعمال لا تتناسب مع ظروفهم العمرية والجسمانية وضمان حقوقهم الكاملة.

واضاف ان وزارة العمل تسعى إلى ا لقضاء على ظاهرة انتشار الأطفال في الشوارع وتتلقى الدعم من قبل مؤسسات ومنظمات دولية حيث اقامت دور للرعاية للاهتمام بهذه الشريحة والبحث عن أولياء أمورهم ومساعدتهم على الحفاظ على ابنائهم والعمل على إعادتهم إلى المدارس.

وناقش الاجتماع عدداً من التقارير والمشاريع المتعلقة بهذا الجانب واقر توجيه عدة مقترحات وتوصيات للجهات المعنية.

اختتام دورة مفاهيم المساعدة الذاتية بالبيضاء

البيضاء/ناصر السوداني

□ اختتمت أمس الدورة التدريبية الأولى حول مفاهيم المساعدة الذاتية والاعتماد على الذات لأعضاء الفرق الحقلية في الوحدة التنفيذية لمشروع (إيداس B) بمحافظة البيضاء بمكتب الزراعة والري ومقر الوحدة التنفيذية للبيضاء، بمشاركة (٢٣) متدرباً ومتدربة .. واستمرت الدورة لمدة ثلاثة أيام تلقى خلالها المشاركون عدداً من المهارات النظرية والتطبيقية لتنفيذ خطة إيداس في مشروع تنمية المساعدة الذاتية والاعتماد الذاتي في المناطق الريفية بمساعدة الشركاء من السلطات المحلية وأفراد المجتمع المحلي، وهو المشروع القائم بين وزارة الزراعة والري والمؤسسة الألمانية للتعاون الفني (جي تي زد – التعاون الفني اليمني – الألماني).

وقد هدفت الدورة إلى تكوين المشاركين عن مفاهيم التنمية الحديثة واستراتيجية التخفيف من الفقر ومفاهيم المساعدة الذاتية، والاعتماد الذاتي، ومهارات الاتصال والتقييم الريفي بالمشاركة، والتعرف على المجتمع المحلي، مع تطبيقات عملية في الاتصال، والتعرف على المجتمع المحلي.

وقد افتتح الورشة نيابة عن الأخ المحافظ الأخ وكيل أول المحافظة محمد ناصر العامري، والوكيل المساعد عبدالله عثمان الرماح.

١٢ مليار ريال سنويا لـ٦٥٢ ألف حالة يرعاها صندوق الرعاية الاجتماعية حتى نهاية ٢٠٠٤م

كتب/ منصور شايع

بلغ عدد الحالات التي يرعاها صندوق الرعاية الاجتماعية حتى نهاية العام الماضي ٢٠٠٣م ٥٥٢ الف حالة كما أقر مجلس ادارة الصندوق مؤخرا اداج ١٠٠ الف حالة جديدة يتم بحثها خلال العام الجاري ٢٠٠٤م وبذلك تصبح اجمالي عدد الحالات المستفيدة من الصندوق ٦٥٢ الف حالة بمبلغ سنوي يصل الى نحو ١٢ مليار ريال

وأوضح التقرير السنوي الصادر عن الصندوق انه تم توزيع الحالات المعتمدة العام الماضي بناء على مؤشرات الفقر للعام ١٩٩٨م التي اشارت اليها استراتيجية التخفيف من الفقر المستخلصة من بيانات مسح ميزانية الاسرة حيث جاءت محافظة تعز في المرتبة الاولى بحوالي ١٦٦٧٠ حالة تلتها محافظة إب بعدد ١٤٦٦٥ حالة محافظة الحديدة بنحو ٩٨٩٧و١٠ حالة وجاءت محافظة المهرة في المرتبة الاخيرة بعدد ٣٧١ حالة .

الاعتمادات

تمت عملية صرف مستحقات الحالات المستفيدة من الصندوق للربع الاول والثاني والثالث والرابع لعدد ٤٥٤.٧ الف حالة بمبلغ سنوي بلغ ٨.٥ مليار ريال كما ان الصندوق يسعى الى التوسع في الصرف للمستفيدين عبر البريد حيث وصل عدد الحالات التي تتسلم مستحقاتها عن طريق البريد ٢٢٣.١ الف حالة .. ونوه التقرير الى ان الحالات المعتمدة في العام ٢٠٠٣م البالغ عددها ١٠٠ الف حالة فقد تم الصرف لها في نهاية ديسمبر العام الماضي لثلاثة ارباع دفعة واحدة وعن طريق لجان مكونة من ممثلين من وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والمجالس المحلية وصندوق الرعاية الاجتماعية .

واشار التقرير الى انه من ضمن المشاريع الذي قام بتنفيذها الصندوق خلال العام الماضي افتتاح مبنى فرع صندوق الرعاية في محافظة المحويت بتكلفة اجمالية بلغت ١٦.٢ مليون ريال وافتتاح مبني فرع الصندوق بمحافظة المهره والتي بلغت تكلفة انشائه ٤٩.٧ مليون ريال .

كما تم العام الماضي وضع حجر الاساس لعدد من المشاريع منها مشروع مبنى الصندوق في محافظة عمران ومبنى فرعي صعده والبيضاء بتكلفة اجمالية بلغت ١٧٨.٩ مليون ريال .

التدريب والتأهيل

حظي مجال التدريب والتاهيل على اهتمام كبير من قبل قيادة الصندوق لادراكها باهمية تاهيل وتدريب كوادر الصندوق في عملية تطوير مهامه ففي هذا الاتجاه أوضح التقرير السنوي للصندوق انه قد تم تكثيف عدد من الدورات التدريبية لموظفي الصندوق سواء على مستوى المركز الرئيسي او فروع الصندوق بالمحافظات وقد تركزت هذه الدورات في مجال التخطيط والرقابة والمشاريع الصغيرة .. الخ كما تم تشكيل ثلاث مجموعات هي مجموعة البحث ومجموعة الصرف والتتبع في المركز الرئيسي والفروع وتم تدريبهم على تحسين اليات التتبع والصرف والبحث ،كما تم ادخال اجهزة الحاسوب الى معظم فروع الصندوق واصبح التواصل مع المراكز الرئيسية يتم بواسطة شبكة لنقل البيانات والمعلومات بصورة سهلة .

مشروع الاتحاد الاوروبي

وأضاف التقرير ان مشروع الاتحاد الاوروبي الذي يهدف الى مساعدة الصندوق في التغلب على الصعوبات والتي تواجهه قد حدد جملة من الاهداف يسعى الى تحقيقها في فترة تواجدة والمحددة بنحو ثلاث سنوات من ضمن هذه الاهداف تطوير البناء المؤسسي للصندوق واصلاح الهيكل التنظيمي والنظام الاداري ومعالجة القضايا المرتبطة بالسياسات المتبعة في مساعدة الفئات الاجتماعية المستحقة للمساعدة وتطوير المنظومة التشريعية التي يعتمد عليها الصندوق في تنفيذ اهدافه منذ بدأ المشروع عمله في يونيو ٢٠٠٢م تمكن من تنفيذ عدد من النشاطات منها انجاز المرحلة الاولى من العمل في مجال تطوير البناء المؤسسي كما قام المشروع بعقد عدة ورش عمل خاصة باعادة الهيكلة .

خطة ٢٠٠٤م

يسعى الصندوق خلال العام الحالي كما جاء في التقرير الى متابعة واستكمال النظام الخاص بربط شبكة الحاسوب الآلي لعدد من الفروع وتفعيل دور السلطة المحلية وافتتاح فروع جديدة ورفع درجة التوعية الاعلامية بمهام ونشاط الصندوق والتوجه نحو توطيد العلاقة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الاسر المنتجة والجمعيات الخيرية .. بالاضافة الى عقد دورات تدريبية في عدد من المجالات .

تكلفتها ٨٠٧ ملايين ريال :

١٩ مشروعاً مركزيا في البرنامج الاستثماري للعام الجاري في المحويت

■ المحويت/سبأ/..

يتضمن البرنامج الاستثماري لمحافظة المحويت للعام الحالي ٢٠٠٤ لتنفيذ ٥٩ مشروعا مركزيا في مختلف مديريات المحافظة.

وتتوزع هذه المشاريع المقدرة تكلفتها بنحو /٨٠٧/ ملايين ريال على مجالات التربية والتعليم والطرقات والكهرباء والمياه والصحة والآثار الداخلية والادارة المحلية.

وقد عقد المكتب التنفيذي للمحافظة أمس اجتماعا برئاسة الاخ / احمد علي محسن محافظ المحافظة ناقش الاجراءات الخاصة بتنفيذ هذه المشاريع.

أضافة الى عدد آخر من الموضوعات المتعلقة بسير أداء المكاتب التنفيذية بالمحافظة.

وتطرق الاجتماع الى متأخرات الكهرباء والمياه الملزمة على المكاتب التنفيذية وشدد على ضرورة الاسراع في تسديدها .

يذكر أن ايرادات الكهرباء والمياه بالمحافظة للعام المنصرم بلغت نحو /١٩١/ مليون ريال.

السبت : دورة تدريبية حول المكافحة البيولوجية بذمار

كتبت / بلقيس ناصر

■ ينظم الاتحاد التعاوني الزراعي بالتعاون مع المركز الوطني للتدريب الزراعي الدورة التدريبية الاولى في مجال المكافحة المتكاملة والتي يمولها الصندوق الاجتماعي للتنمية والتي ستبدأ يوم السبت القادم في المركز الوطني بذمار .. بمشاركة ٢٤ مشاركا من التعاونيين من اربع محافظات من الامانة وصنعاء وعمران وذمار واوضح الاخ محمد بشير رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي في تصريح لـ(الثورة) ان هذه الدورة تستهدف تدريب المشاركين على مكافحة الآفات الزراعية حيث سيتلقى فيها المشاركون وعلى مدى اسبوع كامل كافة المعارف والمهارات الخاصة في مجال استخدام المكافحة البيولوجية بدلا عن استخدام المبيدات .

مؤكدا ان هذه الدورة قامت لتحد من الاستخدام العشوائي للمبيدات والتي تسبب اضرارا على البيئة والمزارعين مؤكدا بان المكافحة البيولوجية هي البديل الآمن للمكافحة الحشرية .

ري ٥ آلاف فدان من الأراضي الزراعية بدلتا أبين

أبين/سبأ/

تفقد المهندس فريد احمد مجور محافظ محافظة ابين امس سد باتيس ومياه السيول المتدفقة عبر القنوات الرئيسية والفرعية... حيث من الله على دلتا أبين بتدفق السيول من مختلف الأودية والشعاب.

وبلغ أعلى منسوب لها بسد باتيس متر ونصف المتر.

والتقى بقيادة الري التقليدي وحثهم على بذل المزيد من الجهود الدؤوبه لصيانة القنوات والحفاظ على الأراضي الزراعية .. ووجه بتوزيع مياه السيول على الأراضي الزراعية التي لم ترو من قبل .

الجدير بالذكر ان المساحات المروية بدلتا ابين بلغت ٥٠٠٠ فدان .. ومازالت السيول تتدفق على الدلتا حتى مساء أمس.

بحضور ٢٩ مشاركاً:

اختتام دورة تمويل المشروعات الصغيرة

■ صنعاء/سبأ/..

اختتمت في صنعاء أمس اعمال الدورة التدريبية الخاصة بتمويل المشروعات الصغيرة التي نظمها معهد الدراسات المصرفية بمشاركة ٢٩ مشاركا من مسئولي التمويل والاستثمار والتسهيلات في البنوك ووزارة الصناعة والتجارة.

وتلقى المشاركون في الدورة على مدى اسبوعين جملة من المعارف النظرية والعملية حول أهمية المشاريع الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات تنميتها والعلاقة بين انواع التمويل المتاحة للمشروعات الصغيرة وفرص نجاحها والصعوبات والتحديات التي تواجهها وكذا الأساليب والقواعد المتخذة لتمويلها والتسهيلات التي يمكن تقديمها لانجاح تلك المشاريع الى جانب استعراض تجربتي صندوق تمويل الصناعات الصغيرة والصندوق الاجتماعي للتنمية لتمويل المشروعات الصغيرة.

وفي حفل الاختتام أشار الأخ/ علي صالح عبدالله وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لقطاع التنمية الى أهمية المشاريع الصغيرة التي أصبحت ضرورة تنموية واجتماعية وأداة من أدوات معالجة الظروف المعيشية الصعبة خاصة لذوي الدخل المحدود والشرائح الفقيرة في المجتمع.. واستعرض الخطوات التي قطعتها الوزارة منذ الشروع في تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري وحتى اليوم لايجاد استراتيجية للحد من الفقر وقال ان المشروعات الصغيرة كانت احدى الادوات الاساسية الهامة للحد من الفقر نظرا لما تتميز به من خصائص تتمثل بانخفاض الكلفة وسرعة التنفيذ وآثارها الايجابية المباشرة على المستفيدين .. منوها الى ان هناك تنسيقاً حالياً مع بعض الجهات المعنية الاخرى لتقييم نشاط الاقراض الصغير بهدف اعادة تنظيمه حتى يحقق نتائج أكثر ايجابية وفاعلية في خدمة المجتمع خاصة للشرائح الفقيرة ومحدودة الدخل.

فيما اشار مدير التدريب في المعهد الاخ أمير القرشي من جانبه الى الاهداف المتوخاة من الدورة والمتمثلة بتعميق الوعي لدى الجهات الحكومية والجهاز المصرفي ومؤسسات المجتمع المدني باهمية الدور الحيوي الهام للمشروعات الصغيرة والاصغر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر وضرورة وضع تعريف للمشروعات الصغيرة وانشاء إطار مؤسسي مستقل يتولى رعايتها

رأي اقتصادي

حول المنتج المحلي

● بداية نجد أن المنتج إما مادي فهو سلعة وهذه مصنوعة أو مزروعة أو مستخرجة من الطبيعة أو منتج غير مادي فهو خدمة أو فكرة ونحوهما وهما في الأخير ناتج له كلفة وله قيمة في نفسه وقيمة مضافة لناتج الشركة أو البلد.

ومن منطلق الفهم هذا حري بنا نحن المتوظفين والمنتجين وحكومة بلدأن نتعاطى مع الإنتاج الوطني والصناعة الوطنية والخدمة الوطنية في مراحل التخطيط لها تم إنتاجها واستهلاكها وتصديرها ، أن نتعاطى معها من خلال المداخل الآتية:

أولاً : على المستهلك اليمني أن يعيد النظر في ثقافة « عقدة الأجنبي» وهذا يعني أن رجال الاقتصاد والإنتاج في بلادنا في القطاع العام أو الخاص أو «الخلطة» بينهما يمكن أن يصنعوا وينتجوا لنا ما يطيب الخاطر ويرفع الهامة حتى على مستوى الصناعات الغذائية والبلاستيكية وكذا الملبس والمشرب ، والدليل على ذلك أن سوقنا يحوي عدداً من تلك الصناعات الممتازة في الجودة والإخراج.

خالد الصعفاني

ثانياً: على المنتج «بكسر التاء» البلدي أو المحلي أن يعمل جهده لزيادة الموثوقية والولاء المطلوبان بين البائع والمشتري حتى يفتح الله على كليهما . وهذه الثقة وهذا الولاء يحتاجان للتحسين المستمر للمنتج في الظاهر والجوهر ووضع السعر التنافسي الذي لا يغفل هادفية الربح لكنه يقوم على أساس «لا ضرر ولا ضرار» ، كما أننا نتحرق شوقاً لنرى في أسواقنا الصناعات التحويلية والمتوسطة وحتى الثقيلة وكله « حبة حبة ».

ثالثاً : على منتجينا أيضاً في مجال صناعة الخدمات أن يهتموا بالمستهلك المسكين ، ونعم هو يقبل على الخدمة كثيراً بدون جذب ويرضى بها كيفما كانت وفوق ذلك يقول «شكراً» إلا أن بقاء الخدمة التي تقدم للمستهلكين من شركات القطاعات المختلفة في مستوى متدني وأحياناً غير مقبول. كل هذا سيجعل المستهلك الوطني والأجنبي يتحين عروض الآخر التي حتماً ستكون أفضل.

رابعاً: على الحكومة أن تقدم المزيد من جهودها ودعمها ورعايتها للمنتجين والمصنعين المحليين ليس بالصورة التي تزيد من غنى الغني وفقر الفقير بل ترعى وتنسق أنشطة اصحاب الأعمال والأموال بالشكل الذي يضمن تكافؤ الفرص ودعم المبتدئ أو الصغير والاهتمام بقطاع العمل الصغير ليكبر وبقطاع العمل الكبير لينافس خارجياً .. ودون أن تغفل حكومتنا في كل هذا تنويع جوانب الإنتاج والتصنيع والاستثمار في القطاعات التي تتكامل مخرجاتها لتغذي السوق المحلي بالمنتجات المتنوعة وتسهم القيم المضافة لهذه الأعمال والقطاعات في رفد معدلات النمو والإتجاه صوب الهدف الذي ننشده في التنمية.

أخيراً

المنتج الوطني قدم نماذج لنجاحه لكن تبقى نماذج أخرى ضالة عن الاهتداء إلى رضاء المستهلك وحبه ، ومسؤولية «جودة المحلي» تبقى على عاتقنا جميعاً حتى نصل إلى درجة متطورة من الثقة بين المنتج والمستهلك واعتقد أن هذا يسير علينا إذا ما توافرت الإرادة، تلك الإرادة التي جعلت الصين الشعبية تغزو جيوب العالمين في أيام وبدون معلم..!